



المحاولات الانقلابية ضد الرئيس الكيني السابق دانيال أراب موي (1982-1980)

م.م. أسماء غني داود
أ.د. موفق هادي سالم

قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، العراق

الملخص

شغل دانيال أراب موي منصب ثاني رئيس في تاريخ كينيا خلال المدة الممتدة بين عامي (1978-2002)، وقبل أن يصبح رئيساً شغل منصب نائب رئيس كينيا السابق جومو كينيّاتا خلال المدة بين عامي (1967-1978). وقد أرغم على إجراء انتخابات تعددية في البلاد في العام 1991، بعد موجة من السخط الشعبي والضغط الخارجية، وتمكن من قيادة حزب اتحاد كينيا الأفريقي الوطني للفوز في كل من انتخابات العام 1992 وانتخابات العام 1997.

يطلق الكينيون على موي لقب ((بروفيسور السياسة))، وعُرف أيضاً بـ((الرجل القوي))، الذي حكم كينيا لأطول مدة رئاسية منذ استقلالها عن الاحتلال البريطاني في العام 1963، وحتى الآن تُعد ولايته أطول ولاية لرئيس في التاريخ الكيني، والتي بلغت (24) عاماً.

ولأن موي أعقب مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد شهدت حقبة العديد من التناقضات، بين تعددية الأحزاب والحكم بالحديد والنار، فقد أعتلى السلطة عندما بدأ الاقتصاد الكيني مرحلة الركود، وسرعان ما واجه معارضة متزايدة ومحاولات انقلاب على حكمه. وفي هذا السياق، ترأس نظاماً استبدادياً، معتمداً على شبكة من المؤيدين المخلصين.

الكلمات المفتاحية: موي، حزب كانو، كينيا، نونجو، كينيّاتا، أودينكا.



Coup attempts against the former Kenyan president Daniel Arap Moi (1982-1980)

Asst. Lect. Asma Ghani Daoud
Prof. Dr. Muafaq Hadi Salem

History Department, College of Education for Human Sciences, University of Diyala,
Iraq

ABSTRACT

Daniel arap Moi served as the second president in the history of Kenya during the period (1978-2002), and before becoming president he held the position of former Vice President of Kenya Jumu kiniata during the period (1967-1978). He was forced to hold multiparty elections in the country in 1991, after a wave of popular discontent and external pressure, and managed to lead the Kenya African National Union party to victory in both the 1992 and 1997 elections.

Kenyans call Moi the title ((professor of politics)), and he was also known as ((the strong man)), who ruled Kenya for the longest presidential term since its independence from British occupation in 1963, and until now his term is the longest term for a president in Kenyan history, which amounted to (24) years old.

And because Moi followed the post-independence stage, his era witnessed many contradictions, between pluralism of parties and rule by iron and fire. He came to power when the Kenyan economy began to stagnate, and soon he faced growing opposition and coup attempts against his rule. In this context, he presided over an authoritarian regime, relying on a network of loyal supporters.

Keywords: Moi, KANU Party, Kenya, Njonjo, Kenyatta, Awdynja.



المقدمة

حكم رئيس كينيا السابق دانيال أراب موي من العام (1978-2002)، ويُعدّ ثاني رئيس في تاريخ كينيا منذ استقلالها على الاستعمار البريطاني في العام 1963 بعد الرئيس جومو كينيّاتا، وعُرف بـ (الرجل القوي) الذي حكم كينيا لأطول مدة رئاسية بلغت (24) عامًا. وقد شهدت حقبة رئاسته العديد من التناقضات والمشاكل في جميع مفاصل الدولة ونواحيها، لا سيّما التعددية الحزبية؛ وذلك لأنه أعقب مرحلة ما بعد الاستقلال، الأمر الذي أدى به حكم كينيا بالحديد والنار.

أجرى موي -على مضض- انتخابات تعددية في كينيا في العام 1991؛ وذلك بعد موجة من السخط الشعبي والضغط الخارجية، واستطاع قيادة حزب اتحاد كينيا الأفريقي الوطني للفوز في الانتخابات التي جرت في العام 1992 والعام 1997.

يُعدّ موي رجلًا إفريقيًا تقليديًا، لم يكن ذا علاقات جيدة، ولم يتلقَ تعليمه بالخارج، ولم ينشأ في صفوف الجيش، على عكس العديد من القادة الأفارقة الآخرين بعد الاستقلال، بل نشأ في مجتمع صغير هامشي نسبيًا عُرف بالتوكن (وهم جماعة من قبيلة كالنجين). وقد تفهم جيدًا تعقيدات قيادة وتوحيد وتطوير مجتمع فقير يغلب عليه الطابع الريفي، تألف من (42) قبيلة على الأقل، فشهد نظامه العنف والفساد والظلم، فضلًا عن العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كالمذابح والاعتقالات غير القانونية والتعذيب.

وعلى عكس الرئيس السابق كينيّاتا، الذي استفاد من المكاسب الاقتصادية الفورية للاستقلال، أعتلى موي السلطة عندما بدأ الاقتصاد الكيني مرحلة الركود والانهيار، فترأس حينها نظامًا استبداديًا، معتمدًا على شبكة من المؤيدين المخلصين له، وسرعان ما واجه معارضة متزايدة وتمردات عديدة وعدّة محاولات انقلاب.

المبحث الأول

دانيال أراب موي (حياته، ونشاطه السياسي)

أولاً: نشأة موي، وتعليمه، وتركيبته الاجتماعية:

ولد دانيال Daniel في 2 أيلول 1924 في كورينكوو Kurinkuw في مقاطعة بارينجو Barinju الكينية. ووالده هو كيموي أراب جيببي Kimwy arab Jibi، أما الدته فهي كابون Kabun، وهو من قبيلة توكن Tujun التابعة إلى قبيلة كالنجين الأم⁽¹⁾.

توفي والد موي في العام 1928، عندما كان في سن (4) من عمره، فأصبح حينها راعيًا للأغنام، واضطلع أخيه الأكبر تويتويك tuytwik برعايته، وهو من أثر عليه ليذهب إلى المدرسة في سن مبكر؛ لتغيير حالة الفقر التي تعيشها الأسرة في غياب العدالة والمساواة تحت نير حكم بريطانيا الاستعماري⁽²⁾.

وفي عام 1934 طلبت الإرسالية الداخلية الأفريقية إرسال عدد من الأطفال لمدرستهم التبشيرية في كابارتونجو Kabartunju، التي تبعد مسافة (50) ميلاً عن منزله، فالتحق بها⁽³⁾. وقد عمّد في العام 1936، وأصبح اسمه التعمدي منذ ذلك الحين دانيال أراب موي Daniel arap Moi. وبحلول عام 1938 أغلقت مدرسة كابارتونجو، فانتقل موي إلى مدرسة كاباسابيت Kabasabit، التي كانت تبعد أكثر من (100) ميل عن مكان إقامته⁽⁴⁾.

واجتاز موي امتحان الدخول العام في عام 1940، وألتحق بالمدرسة الأفريقية الحكومية في كاباسابيت، وعمل في أعمال الخدمة أثناء الدراسة؛ ليلبي حاجاته الأساسية⁽⁵⁾، كما خاض الامتحان التنافسي بنجاح في العام 1944⁽⁶⁾.

واختير للانضمام إلى مدرسة الايانس Alayans الثانوية في العام 1945، ومما أثار خيبة الأمل لديه إن الإدارة الاستعمارية للمدرسة لم تسمح له بذلك، ولكن عندما ابتدأ البرنامج التدريبي للمعلمين في كاباسابيت، عُيّن معلمًا في مدرسة تامباك Tambak في العام 1945 براتب قدره (45) شيلينغ كيني شهريًا (بحدود 4 دولارات). وبعد إكمال دورته التدريبية في (كلية تدريب المعلمين) في كاكامو Kakamu في العام 1949، عُيّن مديرًا في كابارينت Kabarint⁽⁷⁾، وشعر فيها بظلم التمييز العنصري ضد الأفارقة من قبل البريطانيين⁽⁸⁾.

وكان يدرس سرًا في كابارينت، واجتاز اختبارات القبول للجامعة في لندن، وتم ترقيته بعد حضوره دورة قصيرة في كاجومو Kajumu في العام 1949، ثم نُقل إلى مدرسة الأفارقة الحكومية في تامباك وعمل مدرّبًا



للمعلمين، إذ بقي يُدرس فيها المعلمين حتى العام 1955، حيث دخل عالم السياسة حينها⁽⁹⁾. واختير للمشاركة في فصل التربية المدنية في مدرسة جيتز Getz في كابيت Kabit في العام 1953؛ وذلك لإعداد القادة المستقبليين للمجتمع الكيني، واكسبه ذلك التدريب نظرة عامة عن الامبراطورية البريطانية، وأكد كذلك مسؤوليته كمواطن في مستعمرة نامية مثل كينيا، وكان الهدف من ذلك الفصل هو ربط الأشخاص أصحاب التأثير والمكانة على المستوى المحلي مع آليات السلطة القائمة⁽¹⁰⁾.
وقد تزوج موي من هيلينا بوميت Helena Bomet في العام 1950، ورزقا بـ (8) أطفال: (3) بنات، و (5) أولاد، وهم: جينيفر Jennifer، ودوريس Doris، وجوناثان Jonathan، وريموند Raymond، وجون مارك John Mark، وفيليب Philip، وجدعون Jadeun، والأبنة المتبناة جون John⁽¹¹⁾.

ثانيًا: بواكير نشاط موي السياسي:

تشكّلت شخصية موي القيادية منذ صغره، وأظهر صيرًا كبيرًا وقدرة على التحمل، وهو ما ساعده لاحقًا في بلورة مستقبله السياسي⁽¹²⁾.

وقد بدأ النشاط السياسي لموي في مطلع العام 1955، عندما أدى اليمين الدستوري كعضو في المجلس التشريعي⁽¹³⁾، وجاء دخوله إلى عالم السياسة في أعقاب اجتماع مع مجموعة من المحاربين؛ لغرض الحرية تحت قيادة العميد دانيال نجوگونا Daniel Njuguna، الذي زاره في حيزران من العام نفسه، وكان متعاطفًا مع قضيتهم، فزودهم بالمال دعمًا لهم⁽¹⁴⁾.

واجتمعت الهيئة الانتخابية في 16 تشرين الأول؛ لاختيار ممثلهم الجديد عن مدينة رفت قالي Rift Valley من قائمة تضم (10) مرشحين تم تسميتهم سابقًا، وفي اقتراع سري حصل موي على أعلى الأصوات، وغادر موي مدينة بومواتي متوجهًا إلى ليكوكو في 18 تشرين الأول؛ لأداء قسم الولاء، وألقى بعدها خطابه الأول، الذي تطرق فيه إلى موضوع التعليم في رفت قالي، فكانت تلك بداياته في الحياة السياسية لكينيا، والتي تواصلت لمدة (47) عامًا دون انقطاع⁽¹⁵⁾.

وعندما عاد إلى منطقة كابارنت Kabarnt بعد الحضور الأول لجلسات المجلس التشريعي، رحب به السكان المحليين كثيرًا، مؤكدًا لهم على أنه سيستمر بعمله الجديد، وقد صرّح أن التعليم المكثف يُمكن أن يُسهل من عملية نمو مجتمع مستقر وتقدمي ونو اطلاع، وقَدّم مشروع قرار يقترح فيه تشكيل اتحاد للمعلمين الأفارقة وذلك في كانون الأول من العام 1956، مشيرًا إلى أن هكذا اتحاد مهني سيحافظ على النظام والانضباط والمعايير الخاصة بالرواتب، وفعلاً تم تأسيس اتحاد المعلمين الوطني الكيني (KNUT) Kenya National Teachers' Union في العام 1957⁽¹⁶⁾.

وأُجريت الانتخابات الأفريقية الأولى في آذار من العام 1957، وكان هناك (3) مرشحين عن دائرة رفت قالي الانتخابية، وقد أسفرت الانتخابات بفوز موي، الذي سرعان ما أنظم إلى الـ (7) المنتخبين الآخرين عن الدوائر الأخرى؛ وذلك لتشكيل كتلة أطلق عليها منظمة الأعضاء المنتخبين الأفارقة (AEMO) African Elected Members Organization، والتي كانت من أهم مطالبها: حق التصويت الشامل، وإبطال الاحتفاظ الحصري للأراضي المرتفعة للبيض، وإلغاء التمييز العنصري في المدارس⁽¹⁷⁾.

وكان موي يدعو إلى إحراز التقدم عبر السلام وتوفير التعليم للأفارقة، وشكّل حزب مقاطعة يارنغو Yarngo المستقل في العام 1958 مع جويل بولتوت Joel Bultut، الذي أصبح نائبًا لرئيس الحزب، وشغل هنري جيبويو Henry Chybuyu منصب الأمين العام للحزب. وعندما تأسس حزبا: الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني (كانو Kenya African National Union (KANU)، والاتحاد الديمقراطي الكيني الأفريقي (كادو Kenya African Democratic Union (Kadu في العام 1960، أصبح موي رئيسًا للكادو⁽¹⁸⁾، وأنظم كذلك في العام نفسه إلى الحركة الوطنية الأفريقية الكينية (KANM) Kenya African National Movement، واختير أمينًا لصندوق حزب كانو، ثم أصبح وزيرًا للتربية خلال اجتماع المجلس التشريعي في كانون الأول من العام 1961⁽¹⁹⁾.

وعُيّن موي وزيرًا للحكومة المحلية في الحكومة الائتلافية التي تشكلت في العام 1962 قبل استقلال كينيا عن المملكة المتحدة بعام واحد، وقد ناضل ضمن وفد حزب كادو عن المناطق الإقليمية، إلى أن استقلت كينيا في العام 1963 في ظل الحكومة التي شكلها حزب كادو برئاسة الرئيس السابق جومو كينياتا Jomo Kenyatta (1964-1978)، وبإعلان الدستور الجمهوري الجديد في تشرين الثاني من العام 1964، تخلى الحزب عن دوره



في المعارضة، واندماج مع حزب كانو⁽²⁰⁾.
وُمُتِح موي في ظل حكومة كينيا مناصب وزير الشؤون الداخلية، فتولى مسؤولية: الشرطة، والأمن الداخلي، والهجرة. وعندما أسس الرئيس كينيا لجنة أمنية سرية في مجلس الوزراء في كانون الثاني من العام 1966، كانت مهمة موي تتضمن: تحديد التهديدات الرئيسية لأمن كينيا، والرد عليها⁽²¹⁾.
وشهد مؤتمر ليمورو- كانو Limuru-KANU المنعقد في آذار من العام 1966 حضور (400) موفد؛ وذلك للتصويت على الدستور الجديد للحزب، وانتخاب (8) نواب إقليميين للرئيس، وانتخب موي حينها نائباً للرئيس عن إقليم ريفت فالي⁽²²⁾.
وعُيِّن كينيا موي نائباً له بعد استقالة جوزيف مورومبي Joseph Murumbi في كانون الثاني من العام 1967، وأعلن أنه سيكون خليفته من بعده؛ وذلك لتمتعه بالعديد من المزايا السياسية، وكان القرار يمثل خيبة أمل كبيرة للعديد من الطامعين بالحكم، ومنذ ذلك الوقت لاحظ الجميع إن كينيا ذو الـ(75) من عمره بدأ تركيزه يضعف، وكان يوجه كل طاقاته للشؤون الداخلية فقط⁽²³⁾.
وبرحيل كينيا ستنتقل الحكومة الانتقالية إلى موي، على أن تتبعها انتخابات عامة، وكان نائب الرئيس أودينكا Awdynja في وضع الدفاع وقتئذ، وخلال المدة بين عامي (1968-1969)، دعمت مجموعة حزب كانو أو ما تسمى (مجموعة غاتوندو Gartondo) موي في خلافة الرئيس كينيا، ومن أهم تلك المجموعة: نجونجو Njonjo وكيباكي Kybaki. وكان البريطانيون يربحون كفة موي، الذي يُعد المرشح الوحيد الأكثر مقبولية لدى المجموعات العرقية في كينيا، وأحد القادة القلائل الذين نجحوا في بناء قاعدة جماهيرية انتخابية في المناطق الرعوية، وبقي موي نائباً للرئيس ووزيراً للشؤون الداخلية خلال حكم كينيا⁽²⁴⁾.
وأعلن الرئيس كينيا تأسيس لجنة إعادة تنظيم خاصة لحزب كانو برئاسة موي في نيسان من العام 1970؛ وذلك لإعادة الحيوية للحزب، وقدمت اللجنة تقريرها في آب، والتي أوصت فيه بإلغاء نواب الرئيس الإقليميين من المحافظين⁽²⁵⁾.
ونظراً للحاجة المتزايدة للمهارات الفنية في البلاد، والنقص الحاصل في الأماكن اللازمة لهذه المهارات، قررت المجتمعات القبلية في أنحاء البلاد ضرورة تأسيس معاهد مهنية للعلوم والتكنولوجيا، لذلك ترأس كينيا الحملة الأولى لجمع الأموال؛ لغرض بناء معهد مورانجا Muranja، الذي وُضِع الحجر الأساس له في العام 1974، وقاد موي أيضاً حملة جمع التبرعات لبناء معهد ريفت فالي للعلوم والتكنولوجيا Rift valley institute of science and technology⁽²⁶⁾.
وتم إجراء انتخابات حزب كانو في العام 1977، وعيّن موي نائباً للرئيس الحزب، فضلاً عن منصبه نائباً للرئيس⁽²⁷⁾.

ثالثاً: اعتقال موي حكم كينيا (آب- تشرين الأول 1978):

توفي الرئيس كينيا في قصر سنيت هاوس State House الرئاسي في مومباسا Mombasa بمقاطعة كويل Kuayl صباح 22 آب من العام 1978، وكانت حالته الجسدية والعقلية في تدهور منذ العام 1977⁽²⁸⁾، وقد غادر موي مزرعته في كاباراك Kabarak شمالي ناكودو Nakudu متوجّهاً إلى العاصمة نايروبي في موكب مسلح؛ تحسباً لحدوث أي هجوم فوري. وبمجرد وصوله أُستعد لأداء اليمين الدستوري كرئيس للجمهورية، فصادق مجلس الوزراء على اختياره رئيساً للبلاد وكالة في ظهيرة 22 آب⁽²⁹⁾.
وقام رئيس المحكمة العليا ويكس Wiks بتلقين موي القسم الرئاسي في مكتب المدعي العام نجونجو، وكان موي وقتها بحاجة إلى مدة كافية لتأمين منصبه، ثم بعدها تجري الانتخابات الرئاسية⁽³⁰⁾، وأعلن موي أن مؤتمرًا خاصاً للموفدين الوطنيين سيعقد في تشرين الأول؛ لانتخاب رئيس جديد لحزب كانو، وتسمية مرشح الحزب للرئاسة، وناشد بالحفاظ على الوحدة الوطنية، ووضع حد للقبلية، ووعد بأن يسير على خط كينيا⁽³¹⁾.
ومرّر مجلس الوزراء مشروع قرار بالولاء إلى موي في 1 أيلول، وعبر السياسيون البارزين واحدًا بعد الآخر عن تأييدهم لموي، وحتى المعارضين له لمدة طويلة، لا سيما أودينكا، واختير كمرشح وحيد للحزب في 23 أيلول، ثم صادق (2000) موفدًا عن المساهمات المحددة وطنيًا (NDC) Nationally Determined Contributions بالإجماع عليه كمرشح رئاسي عن حزب كانو في 3 تشرين الأول⁽³²⁾.
وأعلن موي عن اختيار كيباكي لمنصب نائب الرئيس، ولم يتم استلام أي ترشيحات أخرى من الأحزاب السياسية في 10 تشرين الأول، لذلك انتخب موي دون معارضة، وأعلنه رئيس المحكمة العليا ويكس رئيساً لكينيا



في 14 تشرين الثاني، فبرزت حينها مرحلة جديدة في تاريخ كينيا⁽³³⁾. وبمجرد وصول موي إلى السلطة، وسَّع من التحالف بين قبائل الكيكويو وكالنجين وكامبا، ليؤسس بذلك أول ائتلاف حقيقي لكينيا ذو مصالح عرقية، كما وعد الكينيون بإنهاء فساد النخبة القبلية، وتشكيل حكومة شاملة وفعالة وخادمة، وتعليم ابتدائي مجاني⁽³⁴⁾. ورأى العديد من الشخصيات السياسية أن رئاسة موي تُعدّ نوع من أنواع فراغ السلطة السياسي، قبل أن يقوم الحكام الحقيقيين لكينيا من قبيلة الكيكويو بإعادة إثبات وجودهم، لكنهم قلّلوا من قيمة كل من السلطة التي منحها الرئاسة لموي ومستشاريه، وتصميمهم على التمسك بها بأي ثمن⁽³⁵⁾. وقد قام موي -ردًا على ذلك- بإثارة الانقسام بين خصومه، مستعينًا بعدم الرضا الشعبي عن حكم قبيلة الكيكويو والمتمثلة بالرئيس السابق كينياتا، وقد عرض المدعي العام نجونجو المتعلق بالسلطة السياسية خلال عامي (1981-1980) تقسيم نخبة قبيلة الكيكويو، وتطهير أفراد القبيلة من دولة موي الناضجة، فأدى ذلك مباشرة إلى محاولة انقلابه في العام 1982⁽³⁶⁾.

المبحث الثاني المحاولات الانقلابية على حكومة موي

بعد بداية ناجحة، سرعان ما وجدت حكومة موي نفسها في مأزق، إذ واجه الأخير تيارًا يساريًا نشطًا، وصعوبات اقتصادية كبيرة، ومجتمع مرتاب من قبيلة الكيكويو المهيم أفرادها على السلطة في كينيا، ومجموعة من الموظفين الكبار من تلك القبيلة الذين يعتقدون أن رئاسته جاءت بجهودهم، وكان هناك انشقاق كبير في قمة الدولة⁽³⁷⁾.

أولاً: محاولة نجونجو الانقلابية (1982-1980):

برز في أوائل عقد الثمانينات الصراع بين الفصائل المختلفة، التي تُشكّل الفريق الحاكم الجديد، في وقت تحدى نجونجو فيه كيباكي على منصب نائب الرئيس، وعلى الهيمنة على السياسة، واندلع الصراع بمجرد اعتقال موي لمنصب الرئيس⁽³⁸⁾. وقد حذّر أنصار نجونجو من أن كيباكي كان يتمتع بسلطة واسعة؛ لكونه نائبًا للرئيس ووزيرًا للمالية في الوقت نفسه، والقوا اللوم عليه للوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد، أما كيباكي الذي كان تظهر عليه أمارات السعادة في السجلات الاقتصادية الحادة أكثر ما هو عليه في الجانب السياسي، فبدى معارضًا للخطر على نحو متزايد⁽³⁹⁾.

وبطول آذار من العام 1980، أصبح موضوع وجود التكتلات السياسية والمنافسة بين نجونجو وكيباكي معروفًا لدى عامة الشعب، وقد أقر كيباكي بالأزمة المتنامية عندما أنكر أمام مؤتمر الموفدين الوطني لحزب كانو أنه كان يعارض موي، وأتهم أولئك الذين يريدون السيطرة على منصب نائب الرئيس في بث هكذا دعايات⁽⁴⁰⁾. ونظرًا لبلوغه سن الـ(60)، تقاعد نجونجو من منصب المدعي العام في نيسان من العام نفسه، ودخل عالم السياسة الانتخابية، فلأكثر من عقد من الزمن كان راغبًا في لعب دور سياسي فعال، لكن ما حال دون ذلك هو ولائه للرئيس السابق كينياتا، وافتقاره إلى القاعدة الشعبية⁽⁴¹⁾.

وبعد أسابيع قليلة أنتخب نجونجو عضوًا للبرلمان، وقد أجرى موي تعديلًا وزاريًا في مجلس الوزراء في 20 حزيران، وثبت من التوقعات بأن نجونجو كان يأمل بإجراء تعديل دستوري، وعلى موقع رئيس الوزراء أو نائب الرئيس، وبدلاً من ذلك أصبح وزيرًا للشؤون الداخلية والدستورية، وهو منصب جديد سمح له بالسيطرة على القانون والسلطة القضائية، فضلاً عن: قسم التحقيقات الجنائية (CID) Criminal Investigation Department، وإدارة السجون، وإدارة الانتخابات، والتغيير الدستوري⁽⁴²⁾.

وحاول نجونجو تزعم قبيلة الكيكويو، وكان كيباكي يكافح لمواجهة تأثير نجونجو على موي⁽⁴³⁾. وقد ألقى وكيل الوزير كانجا Kanja اللوم على العديد من مشاكل كينيا على نجونجو، وزعم بصورة غير مباشرة أنه كان متورطاً بالعديد من الجرائم السياسية، وإن دعمه لوضع موي على العرش كان ظناً منه أنه سيحلّ محلّه يومًا ما⁽⁴⁴⁾، وكانت أيادي نجونجو تُرى في كل مكان؛ استعدادًا لسيطرته على الحكم، وظهر أنه يُعدّ السلطة الحقيقية في الدولة⁽⁴⁵⁾.



وفي نيسان من العام 1981، بدأت التحركات لنزع الثقة عن نجونجو، ومحاكمة ابن عمه رجل الأعمال أدزرو موثيمبان Adziru Muthimban بتهمة الخيانة؛ وذلك لمحاولته الاطاحة بالحكومة، وتهريب أسلحة من قاعدة نانويكي Nanywky الجوية، وأتهم بتأسيس جماعة تهدف إلى إزاحة موي. وقد ذكر نجونجو عدة مرات بأن له اتصال به، لكن أخلي سبيله في أيار بعد تقديمه دفاع مفاجئ ومثير للدهشة، بأنه كان يختبر جودة الدفاعات الأمنية لكينيا⁽⁴⁶⁾.

وقد بلغت قوة نجونجو ذروتها وقتئذ، وكان يمثل خطأ مباشرًا لسياسات وأساليب تعود إلى أيام الاستعمار، وكان واضحًا جدًا أنه ما دام نجونجو موجودًا على الساحة السياسية، فأن موي لن يصبح رئيسًا مؤثرًا لكينيا داخلًا وخارجًا على حد سواء⁽⁴⁷⁾.

وكان هنالك (60) عضوًا برلمانيًا ضمن معسكر نجونجو في تشرين الأول من العام 1981، وجميعهم يعي أن الهدف كان هو استبدال كيباكي وربما موي. وكان نجونجو يقوم بأعمال خيرية في عموم الأقاليم الوسطى وإقليم الساحل، وكان مؤيديه ينشطون في كل مكان⁽⁴⁸⁾.

ونتيجة لعدم تمكن موي من فرض سلطته على مجلس الوزراء بحلول العام 1982؛ اشتكى من أن إدارة الخدمة المدنية كانت تشوه نواياه، وأن الناس كانت تسيئ تفسير موقفه على أنه ضعف منه، قائلاً: "لا ينبغي لأحد أن يزعم أنه يساعدني في الحكم". وقد تجاهلت تلك الإدارة توجهاته على نحو متزايد، وبدا أن مدة بقاءه في السلطة ربما دنت من نهايتها⁽⁴⁹⁾.

ثانيًا: محاولة أودينكا الانقلابية في العام 1982:

دخلت كينيا في أزمة سياسية حادة في شباط من العام 1982، بدأت مع إجراء التعديل الوزاري، وانتهت بمحاولة القيام بانقلاب عسكري، فقد تدهورت العلاقات ضمن الحلقة السياسية الداخلية، فيما سعى سياسيون راديكاليين إلى كسر هيمنة حزب كانو على السلطة⁽⁵⁰⁾.

وقد أجرى موي تعديلًا وزاريًا للمرة الثانية خلال (18) شهر في 25 شباط، معلناً أن: "لا أحد ينبغي أن يعد نفسه لا غنى عنه"، وبدأ أخيراً يخرج من ظل معاونيه، فنقل كيباكي من وزارة المالية إلى وزارة الشؤون الداخلية، مع احتفاظه بمنصب نائب الرئيس، وخسر نجونجو منصب وزير الشؤون الداخلية وقسم التحقيقات الجنائية CID، وعُيّن للعمل في مكتب رئيس الجمهورية⁽⁵¹⁾.

وفي حركة لإرضاء نجونجو، قام موي بتعيين مأكوكو Makuku الذي كان حليفًا للأول وزيرًا للمالية، وكذلك نقل وزير الدولة في مكتب الرئيس كاريوكي Karywky وبويت Buyt اللذان تصادما عدة مرات، وكان بذلك يُعلن إلى انتهاء حقبة الحكم التشاركي تمامًا⁽⁵²⁾. وقد بنى موي دائرة داخلية من مجلس وزراء مؤلف من الموالين له، إلى جانب مستشاريه الرسميين في مجلس الوزراء وقطاع الوظائف العامة⁽⁵³⁾، وكان واضحًا أن موي كان يكافئ على الولاء أكثر من أي شيء آخر، فالأشخاص الذين علت منزلتهم كانوا أكثر ولاءً له، لا سيما الذين دعموه في الأوقات الصعبة⁽⁵⁴⁾.

وحاول أودينكا أن يلعب دورًا في حزب كانو في كانون الثاني من العام 1982، معلناً أنه سيدخل انتخابات الحزب، وكان يتهيأ منذ العام 1981 للسيطرة على الحزب وعلى السلطة عمومًا⁽⁵⁵⁾. وقد شن هجومه في شباط من العام 1982، وبدء ببيان عام انتقد فيه الاستغلال الأجنبي، والفساد المستشري في المؤسسات السياسية والمالية، وأدان أيضًا علاقات كينيا الضعيفة مع جيرانها، والوضع الاقتصادي المتدهور فيها، معلناً عن تأسيس حزب سياسي جديد⁽⁵⁶⁾.

وحاول أودينكا أيضًا تأسيس منظمة غير حكومية في آذار⁽⁵⁷⁾، وقد رفضت الحكومة تسجيلها، وهاجم الاتفاق العسكري الأمريكي في أيار، وفي الوقت نفسه بدأت المنشورات المناهضة للحكومة بالظهور في الشوارع، وانتشرت إشاعات أن الراديكاليين على وشك إطلاق حزب سياسي جديد⁽⁵⁸⁾. وانتقد حكم موي بوصفه حكم "حق مقدس"، و"فصل جديد في تاريخ القيادة غير الكفؤ"، ودعا إلى القيام باحتجاج جماهيري عام ضد النظام⁽⁵⁹⁾.

وأسس أودينكا حزب جديد عرف باسم تحالف كينيا الاشتراكي الأفريقي (KASA) Kenya African Socialist Alliance⁽⁶⁰⁾، وقد خطب في لندن أمام (8) أعضاء من البرلمان عن حزب العمال البريطاني، قائلاً: "أصبحت هناك طبقة حاكمة في كينيا برزت من الفساد المستشري وإساءة استغلال السلطة"، ودعا إلى تأسيس حزب جماهيري للفلاحين والعمال والبروليتاريا⁽⁶¹⁾.

وقام موي بتأنيب أودينكا متهمًا إياه بالتخريب، ومهاجمة الحكومة بالشعارات الرخيصة⁽⁶²⁾، وكان معظم



الطبقة السياسية إلى جانب المؤسسة الحاكمة، وبرزت أقلية من (20) عضو برلماني كانت رغبة في تحدي النظام، على الرغم من أن معظم الكينيين بقوا مهتمين بالشؤون الداخلية، ولم يتأثروا بهكذا دعوات، مقدمين تأييدهم الضمني إلى نظام الحزب الواحد برئاسة موي⁽⁶³⁾.

وقد قام موي بطرد أودينكا من حزب كانو، وقرر المجلس الحاكم للحزب تحويل كينيا من دولة الحزب الواحد بحكم الواقع، إلى دولة الحزب الواحد بموجب القانون⁽⁶⁴⁾. ومن أجل منع المظاهرات العامة ضد التغيير، ألقي القبض على عدد من الناشطين السياسيين دون محاكمة، بتهمة إثارة الفتنة⁽⁶⁵⁾، ووجه موي تحذير شديد اللهجة للطلبة، جاء فيه: "أن هنالك حاجة إلى القيام بأعمال صارمة في الجامعة، من أجل إنهاء التمرد"، وحذر من وجود مؤامرة من قبل المحاضرين تتضمن تسليح الطلبة وخلق الفوضى، وأقال عدد من المحاضرين المتهمين بذلك⁽⁶⁶⁾.

وفي 9 حزيران من العام 1982، تم إضافة القسم (2) السيء الصيت إلى الدستور: ((يجب أن يكون هناك في كينيا حزب سياسي واحد فقط، هو حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني))⁽⁶⁷⁾. وأعلن كيباكي أن الوحدة قد قادت البلاد باتجاه التطور وجنبتها الفوضى، وانحى اللوم على الماركسية والأيديولوجيات الخارجية في الضغط من أجل تأسيس حزب واحد، قائلاً: "إذا كان هناك من يشك بشرعية هذه الحكومة، فكيف له أن يتوقع بكل جدية أن يلقي تعاطفاً، أو حتى الحرية في المضي في التشكيك بشرعية الحكومة؟"⁽⁶⁸⁾.

وعُدل الدستور كذلك ليطالب بأن يفقد أعضاء البرلمان مقاعدتهم، إذا فقدوا العضوية في حزب كانو، وأجريت تعديلات مشابهة على القانون الانتخابي من خلال إزالة الاشارات إلى الانتخابات البرلمانية، وتحويلها إلى انتخابات عامة⁽⁶⁹⁾. وكان ذلك عاملاً إضافياً لحدوث الانقلاب العسكري، ومع إعادة الاعتقال وإعلان دولة الحزب الواحد، قام الطلبة والمنفيين في لندن بالاحتجاج علناً، وكانوا يضربون على وتر القلق وعدم الثقة تجاه الحكومة⁽⁷⁰⁾.

وحصل توتر متزايد في البرلمان بنهاية تموز، واضطرت المعارضة الاشتراكية إلى ممارسة العمل السري، وكانت النخبة الحاكمة منقسمة فيما بينها، وكان نجونجو يتمتع بتأييد (ثلاث) الطرف البرلماني ومجلس الوزراء، لكنه أدرك أنه خسر في الصراع الهادف إلى انتزاع منصب نائب الرئيس من كيباكي⁽⁷¹⁾. وعلى الرغم من الصراع المرير الذي حدث في البرلمان في 29 تموز، انفض البرلمان وتفرق أعضاؤه متجهين إلى دوائرهم الانتخابية، وإلى نقابات المحامين المنتمين لها، وإلى أعمالهم الأخرى⁽⁷²⁾.

ثالثاً: الانقلاب العسكري (آب 1982):

شهدت كينيا أول محاولة انقلاب عسكري في 1 آب من العام 1982، إذ تمرد في الساعة (2) صباحاً ضباط الصف في القوة الجوية الكينية، وسيطروا على عدة قواعد جوية، وعلى مطار جومو كينياتا الدولي، ودائرة البريد، وإذاعة صوت كينيا. وقد تحرك جنود القوة الجوية الكينية في أنحاء العاصمة نايروبي، وهم يطلقون النار ويحرضون المدنيين على التمرد، وكان حينها معظم قطعات الجيش في الشمال لإجراء التدريبات العسكرية⁽⁷³⁾. وأعلن المتمردون في أول بث إذاعي لهم شمل أنحاء البلاد كافة، وذلك عند الساعة (6,30) صباحاً: "لقد أحال الفساد المستشري والقبلية والمحسوبية الحياة لا تطاق تقريباً في مجتمعنا، واقتصاد البلاد في حالة فوضى نتيجة الفساد وسوء الإدارة". كما أعلنوا عن تأسيس مجلس الشعب لإجراء الإصلاح، وإطلاق سراح السجناء كافة، وكان أغلب الكينيين مترددين وخائفين حينها، وبالمقابل أيد العديد من طلبة جامعة نايروبي ذلك الانقلاب، وشارك عدد منهم في تنظيمه⁽⁷⁴⁾.

وكان موي حينها في مزرعته في كاباراك، تحت حماية وحدة المرافقين الرئاسية، وقد حاول مدبرو الانقلاب الإمساك به أو قتله، فقتل إلى مكان مجهول، وأرسل ضابط شرطة مؤتمن إلى تكنات لانييت Laniette العسكرية؛ ليكتشف فيما إذا كانت وحدات الجيش هناك مشتركة في الانقلاب أم لا، واتضح إنها لم تكن مشاركة، لذا كان موي بأمان حينها⁽⁷⁵⁾.

وفشل الانقلاب أخيراً؛ لعدم اشتراك قطعات ووحدات الجيش أو وحدة الخدمة العامة فيه، على الرغم من توقعات القوة الجوية الكينية بالحصول على الدعم منهم، فضلاً عن سوء تنظيمه، وكان العديد من المتمردين منهمكين بأعمال النهب، بدلاً من الإعداد لهجوم مضاد، وفشلوا بالإمساك بأي أحد من القادة السياسيين أو قتلهم ممن كانوا يستهدفونهم، كما لم يسيطروا على مقرات الجيش؛ نظراً لأعدادهم المحدودة. ولكون الطائرات هي سلاحهم الوحيد، فقد حُمِلت طائرتان من طراز (F5) بالقنابل لمهاجمة مقرات الجيش ووحدة الحكومة العامة،



لكن مجهزي القنابل ممن لم يؤيد الانقلاب قاموا بتعطيلها⁽⁷⁶⁾. وحدث قتال عنيف في نايروبي بين وحدة القوة الجوية الكينية ومناصرهم من الطلبة من جهة، وقطعات الجيش الموالية للنظام من جهة أخرى، فتم استعادة السيطرة على مقر إذاعة صوت كينيا عند الساعة (9,30) صباحاً، وساهم بث إذاعي لاحق تضمن الإعلان عن هزيمة المتمردين بإنهاء الانقلاب⁽⁷⁷⁾. وكانت قاعدة إيستليه Estelle الجوية التي مثلت مركز التمرد، هي آخر قاعدة رئيسية تسقط، وذلك بعد ضربها بصواريخ من طائرات مروحية تابعة للجيش، فقام (2) من قادة الانقلاب وهما: هيزيكيا أوجوكا Hizikya Uwjuka وبنكراس أوكومو أوتيو Bankiras Uwkuwu Uwtu (78) باختطاف طائرة شحن متجهة إلى تنزانيا، وطالبا بالجوء السياسي⁽⁷⁸⁾.

وعاد موي بعدها إلى نايروبي برفقة مفرزة عسكرية، وكانت حصيلة القتلى الرسمية هي (159) قتيل، وكانت البلاد تحت الحكم العسكري بشكل فعال لعدة أسابيع، وبقي المطار جومو كينياتا الدولي مغلقاً لبضعة أيام، وقام أفراد الجيش بعمليات تفتيش من منزل إلى آخر بحثاً عن السلع المنهوبة والمتمردين الهاربين⁽⁷⁹⁾.

الخاتمة وعرض الاستنتاجات

ولد دانيال أراب موي في العام 1924، عندما كانت كينيا مستعمرة بريطانية، واختاره عمه للاتحاق بمدرسة البعثة المسيحية الإفريقية المحلية في العام 1934، ما حوله إلى تابع قوي للكنيسة الإنجيلية. وبعد إنهاء المدرسة، أختار موي الذهاب إلى كلية تدريب المعلمين، عمل ذلك على تقوية النزعة الدينية لديه، والأهمية التي يوليها للانضباط والالتزام الذي ميز فيما بعد نظامه.

طور موي سريعاً سمعته بين المسؤولين الاستعماريين للعمل الجاد والكفؤ، وبالتالي كقائد إفريقي معتدل محتمل؛ وذلك من خلال دوره كمعلم ثم مدير مدرسة، إلى جانب حضوره المنتظم إلى الكنيسة ومنصبه في مختلف المجالس واللجان. وقد اختار المسؤولون البريطانيون موي لحضور دورة خاصة في التربية المدنية في العام 1953، وكان ذلك في وقت وصلت فيه معارضة الحكم الاستعماري إلى أفاق جديدة. وبعد ذلك بعامين، أصبح موي واحداً من (8) أفرقة جرى ترشيحهم لعضوية المجلس التشريعي للحكومة الاستعمارية، وكان مقترضاً أن يظل عضواً في الهيئة التشريعية الكينية، أولاً كعضو مرشح ثم عضو منتخب لمدة (47) عاماً.

منح دخول موي المبكر إلى السياسة ميزتين أساسيتين: الأولى- عندما انضم إليه سياسيون آخرون من قبيلة كالنجين في المجلس التشريعي، وكان شيخهم بالمعنى الحقيقي للكلمة، ما ساعد على توثيقه كمتحدث باسم تلك القبيلة. وثانياً- أستخدامه لمنصبه السياسي للاستفادة من الفرص الجديدة للمواطنين الأفارقة ليستفيد اقتصادياً، ما سمح له بتجميع الموارد للحملات السياسية.

وكان لدى موي قدرة على صنع منعطف تاريخي رئيسي، لا سيما في الاستقلال، ومع العودة إلى السياسة متعددة الأحزاب في أوائل التسعينيات، للتعبير عن مظالم رفاقه من قبيلة كالنجين، وشملت تلك المخاوف على نطاق واسع من التهميش السياسي والروايات التاريخية من الظلم فيما يتعلق بالأرض، والتي نالت أيضاً عدداً من المجتمعات الأخرى. فضلاً عن ذلك، فإن سخاء موي المالي لجمع التبرعات المحلية والجولات المتكررة في الريف والذاكرة الممتازة للأسماء والوجوه، جعلته يتمتع بشعبية لدى العديد في جميع أنحاء البلاد.

وكان لدى موي فطنة سياسية، مكنته من بناء تحالفات عرقية. فمنذ البداية، أظهر نظرة ثاقبة عظيمة عندما انضم إلى الحزب الحاكم في العام 1964، وأصبح حليفاً مخلصاً للرئيس جومو كينياتا. ولهذا الولاء، إلى جانب منصبه السياسي البارز في تلك القبيلة، قطع شوطاً طويلاً لتبرير قرار كينياتا بتعيينه نائباً له في العام 1967، فلم يُر موي كشخصية تهديدية، وساعده ذلك على تولي الرئاسة بعد موت كينياتا.

وكان لموي القدرة على منع وتقويض خصومه؛ وذلك من خلال الاستخدام الاستراتيجي للحماية والعقوبات، فضلاً عن الميل للتصرف بحزم وبلا رحمة ضد حلفائه السابقين، والتصالح فيما بعد مع أعدائه السابقين، الأمر الذي أعطاه مرونة سياسية كبيرة، ومكّنه من الدخول في تحالفات جديدة، وإعادة تأهيل أو إعادة تدوير أو تبديل الحلفاء.

وقد ساعدت موي تلك الديناميكية في الحفاظ على تقدمه على خصومه، وتقيد ترسيخ المنافسين المحتملين على المدى القصير، ولكن أدى تدخله المباشر في الانتخابات وقمع المعارضة إلى تزايد عدد السياسيين الشعبين، لتشكيل تحالفات جديدة مع قادة الكنيسة ونشطاء المجتمع المدني للدعوة إلى إقالته. لقد كانت تلك المجموعة ناجحة



بدايةً في حملتها للسياسة متعددة الأحزاب في أوائل التسعينيات. ثم بعد تقاعد موي في العام 2002، انتصروا، من خلال التحالف عريض القاعدة على خلفه المختار أوهورو كينياتا (ابن جومو كينياتا).

الهوامش

- (1) Ephalina A. Maina and other, History and Government, Nairobi, East Afracan Educational, Publishers, 2004, p. 170.
- (2) Koigi We Wamwere, Trefuse to Oiei MX Journey for freedom, seven stories press, New York, 2002, p. 201.
- (3) Ephalina A. Maina and other, Op. Cit, p. 170.
- (4) Assa Okoth and Agumba Ndaloh, Peak Revision (KCPE) Social studies, East African puldishers, Nairobi, 2006, p. 271.
- (5) Koigi We Wamwere, Op. Cit, p. 200.
- (6) Ephalina A. Maina and other, Op. Cit, p. 170.
- (7) Robert Pateman and Sosie Elias, Kenya, New York, 2014, P. 37.
- (8) Ephalina A. Maina and other, Op. Cit, p. 170.
- (9) Koigi We Wamwere, Op. Cit, pp. 201- 202.
- (10) Assa Okoth and Agumba Ndaloh, Op. Cit, p. 171.
- (11) Koigi We Wamwere, Op. Cit, p. 202.
- (12) Ibid, p. 201.
- (13) Ephalina A. Maina and other, Op. Cit, p. 271.
- (14) Koigi We Wamwere, Op. Cit, p. 202.
- (15) Ephalina A. Maina and other, Op. Cit, p. 171.
- (16) Ibid, p. 172.
- (17) Ibid, pp. 173-174.
- (18) Assa Okoth and Agumba Ndaloh, Op. Cit, p. 272.
- (19) Harris M. Lents, Heads of states and Governments, Worldwide Encyclopedia of over 2,300 leaders 1945 through 1992, New York, 2013, p. 478.
- (20) Roger East and Richard J. Thomas, Government leaders, New York, 2003, p. 272.
- (21) Charles Hornsby, Kenya: A History since Independence, New york, 2012, pp. 155-156.
- (22) Ibid, p. 158.
- (23) Roger East and Richard J. Thomas, Op. Cit, p. 203.
- (24) Ibid, pp. 205- 220.
- (25) Ibid, p. 270.
- (26) Ibid, p. 269.
- (27) Ephalina A. Maina and other, Op. Cit, p. 174.

(28) للتفاصيل عن وفاة كينياتا ينظر:

- Joseph Karimi and Philip Ochieng, The Kenyatta Succession, Nairobi, 1980, pp. 127-161
- (29) Andrew Morton, Moi: The Making of An African Statesman, London, 1998, pp. 144-146.
 - (30) "Njonjo in the National Assembly", Daily nation, 10 May 1979, pp. 1- 2.
 - (31) Africa Watch, Kenya: Taking Liberties, New York, 1991, pp. 272- 273.
 - (32) Angelique Hangerud, The Culture of Politics in Modern Kenya, Cambridge, 1995, p. 151.



- (33) Ibid, p. 154.
- (34) Arthur Hazelwood, "End of the East African Community", Journal of Common Market Studies, Vol. (18), No. (1), 1979, p. 54.
- (35) Barbara Grosh, Public Enterprise in Kenya: What works, What doesn't and Why?, Boulder, 1991, p. 146.
- (36) Ibid, p. 148.
- (37) Daniel Branch, Op. Cit, p. 246.
- (38) George Godia, Op. Cit, p. 96.
- (39) Bernt Holger Hansen and Michael Twadle, Religion and Politics in East Africa, London, 1995, p. 149.
- (40) Hornsby, "The Member of Parliament", The Standard Paper, 27 March 1980, p. 1.
- (41) B. Assensoh, African Political leadership: Jomo Kenyatta, Kwame Nkrumah and Julius K. Nyerere, Florida: Krieger Publishing Company, 1998, pp. 113-114.
- (42) Kihoro Wanyiri, Never say die: The chronicle of a political prisoner, Nairobi, 1998, p. 93.
- (43) K. G. Adar, "Ethnicity and Ethnic Kings: The Enduring Dual Constraint in Kenya's Multiethnic Democratic Electoral Experiment", Journal of the Third World Spectrum, Vol. (5), No. (2), 1998, pp. 71-72.
- (44) Kenya, Report of Judicial Commission Appointed to Inquire into Allegations Involving Charles Mugane Njonjo, Nairobi: Government Printer, November 1984, p. 34.
- (45) Daniel Branch, Op. Cit, p. 299.
- (46) Kenya, Op. Cit, pp. 55-58.
- (47) Angelique Haugerud, Op. Cit, pp. 91-92.
- (48) Kenya, Op. Cit, p. 72.
- (49) Nyong'o P. Anyang, Op. Cit, pp. 173-175.
- (50) R. Southall, Op. Cit, p. 243.
- (51) Kenya, Op. Cit, p. 78.
- (52) Guy Arnold, Kenyatta and the Politics of Kenya, London, 1974, pp. 141-143.
- (53) B. Assensoh, Op. Cit, pp. 136-138.
- (54) Kenya, Report of Judicial, Op. Cit, p. 82.
- (55) J. Klopp, "Ethnic Clashes and Winning Elections: The Case of Kenya's Electoral Despotism", Canadian Journal of African Studies, Vol. (3), No. (35), 2001, p. 57.
- (56) B. Assensoh, Op. Cit, p. 315.
- (57) لم تذكر المصادر اسم تلك المنظمة.
- (58) Nick Wanjohi, Political Parties in Kenya, Nairobi, 1997, p. 97.
- (59) Odinga, In dependent Kenya, London. 1982, pp. 14, 30-34.
- (60) Nick Wanjohi, Op. Cit, p. 98.
- (61) K. G. Adar, Op. Cit, p. 79.
- (62) A Special Correspondent, "Realignment in Kenya Politics 1965-1966", Africa Today, Bloomington: Indiana University Press, Vol. (13), No. (3), Mar 1966, P. 12.
- (63) Kihoro Wanyiri, Op. Cit, pp. 100-101.
- (64) Nick Wanjohi, Op. Cit, p. 99.



- (65) Babafemi A. Badejo, Ralia Odinga: An Enigma in Kenyan Politics, Lagos, 2006, pp. 89-91.
- (66) Ogot and Ochieng, Decolonization and Independence in Kenya, Nairobi, 1998, p. 199.
- (67) W. Maina, "Constitutional Crisis in Kenya: An Inquiry into the Origins, Nature and Prospects of Reform", Paper Precedented to the IPAR Project on Constitution- Making in Kenya, November/ December 1996, p. 67.
- (68) Kenya, Op. Cit, p. 85.
- (69) Patrick O. Alila, Kenya's Parliamentary Elections: Ethnic politics in tow Rural Constituencies in Nyanza, Nairobi, 1986, p. 32.
- (70) Jennifer Widner, The rice of a party-state in Kenya: From Harambee! to Nyayo!, Berkeley, 1992, p. 199.
- (71) Kenya, Op. Cit, p. 93.
- (72) Nyong'o P. Anyang, Op. Cit, pp. 177- 179.
- (73) Daniel Branch, Op. Cit, p. 401.
- (74) Anyang and Nyong, "Struggles for political power and class contradictions in Kenya", Contemporary Marxism Journal, No. (7), 1983, pp. 34-36.
- (75) Daniel Branch, Op. Cit, p. 421.
- (76) Jeffrey Steeves, "Beyond democratic consolidation in Kenya: ethnicity, leadership and unbounded politics", African Identities, Vol. (4), No. (2), London, 2006, p. 200.
- (77) Ndirangu Mwaura, Kenya Today: Breaking the Yoke of Colonialism in Africa, New York: Algora Publishing, 2005, pp. 47-48.
- (78) Jeffrey Steeves, Op. Cit, p. 203.
- (79) Ibid, p. 221.

المصادر

1. A Special Correspondent, "Realignment in Kenya Politics 1965-1966", Africa Today, Bloomington: Indiana University Press, Vol. (13), No. (3), Mar 1966.
2. Africa Watch, Kenya: Taking Liberties, New York, 1991.
3. Andrew Morton, Moi: The Making of An African Statesman, London, 1998.
4. Angelique Hangerud, The Culture of Politics in Modern Kenya, Cambridge, 1995.
5. Anyang and Nyong, "Struggles for political power and class contradictions in Kenya", Contemporary Marxism Journal, No. (7), 1983.
6. Arthur Hazelwood, "End of the East African Community", Journal of Common Market Studies, Vol. (18), No. (1), 1979.
7. Assa Okoth and Agumba Ndaloh, Peak Revision (KCPE) Social studies, East African puldishers, Nairobi, 2006.
8. B. Assensoh, African Political leadership: Jomo Kenyatta, Kwame Nkrumah and Julius K. Nyerere, Florida: Krieger Publishing Company, 1998.



9. Babafemi A. Badejo, Ralia Odinga: An Enigma in Kenyan Politics, Lagos, 2006.
10. Barbara Grosh, Public Enterprise in Kenya: What works, What doesn't and Why?, Boulder, 1991.
11. Bernt Holger Hansen and Michael Twadle, Religion and Politics in East Africa, London, 1995.
12. Charles Hornsby, Kenya: A History since Independence, New York, 2012.
13. Ephalina A. Maina and other, History and Government, Nairobi, East African Educational Publishers, 2004.
14. Guy Arnold, Kenyatta and the Politics of Kenya, London, 1974.
15. Harris M. Lents, Heads of states and Governments, Worldwide Encyclopedia of over 2,300 leaders 1945 through 1992, New York, 2013.
16. Hornsby, "The Member of Parliament", The Standard Paper, 27 March 1980.
17. J. Klopp, "Ethnic Clashes and Winning Elections: The Case of Kenya's Electoral Despotism", Canadian Journal of African Studies, Vol. (3), No. (35), 2001.
18. Jeffrey Steeves, "Beyond democratic consolidation in Kenya: ethnicity, leadership and unbounded politics", African Identities, Vol. (4), No. (2), London, 2006.
19. Jennifer Widner, The rise of a party-state in Kenya: From Harambee! to Nyayo!, Berkeley, 1992.
20. Joseph Karimi and Philip Ochieng, The Kenyatta Succession, Nairobi, 1980.
21. K. G. Adar, "Ethnicity and Ethnic Kings: The Enduring Dual Constraint in Kenya's Multiethnic Democratic Electoral Experiment", Journal of the Third World Spectrum, Vol. (5), No. (2), 1998.
22. Kenya, Report of Judicial Commission Appointed to Inquire into Allegations Involving Charles Mugane Njonjo, Nairobi: Government Printer, November 1984.
23. Kihoro Wanyiri, Never say die: The chronicle of a political prisoner, Nairobi, 1998.
24. Koigi We Wamwere, Trefuse to Oiei MX Journey for freedom, seven stories press, New York, 2002.
25. Ndirangu Mwaura, Kenya Today: Breaking the Yoke of Colonialism in Africa, New York: Algora Publishing, 2005.
26. Nick Wanjohi, Political Parties in Kenya, Nairobi, 1997.
27. Njonjo in the National Assembly", Daily nation, 10 May 1979.
28. Odinga, Independent Kenya, London. 1982.
29. Ogot and Ochieng, Decolonization and Independence in Kenya, Nairobi, 1998.
30. Patrick O. Alila, Kenya's Parliamentary Elections: Ethnic politics in tow Rural Constituencies in Nyanza, Nairobi, 1986.
31. Robert Pateman and Sosie Elias, Kenya, New York, 2014.



مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com

Volume (21) March 2023

العدد (21) مارس 2023



32. Roger East and Richard J. Thomas, Government leaders, New York, 2003.
33. W. Maina, "Constitutional Crisis in Kenya: An Inquiry into the Origins, Nature and Prospects of Reform", Paper Presented to the IPAR Project on Constitution- Making in Kenya, November/ December 1996.